الفصل الثالث: منهج الدراسة

تمهيد

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطرق والإجراءات التي استُخدمت في الدراسة من حيث المنهجية، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، والأداة المستخدمة في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً عن كيفية إعداد أداة الدراسة وتصميمها وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وكذلك الدراسة الاستطلاعية التجريبية وبيان نتائجها، إضافة للإجراءات التي اتبعها الباحث في تطوير إطار الدراسة العملي وصياغة المتغيرات، ويتناول هذا الفصل أيضاً الطرق الاحصائية التي تم تحليل البيانات عن طريقها، وكيفية معالجة البيانات التي جُمعت للوصول إلى نتائج البحث النهائية.

3.1 طريقة البحث والتصميم

تنقسم الدراسات في البحوث العلمية إلى دراسات كمية ودراسات نوعية، أو كلاهما أحياناً في بعض الدراسات، ولكل منهج أسلوبه ومميزاته وعيوبه، فالبحوث الكمية تبدأ في منهجها من النظرية نزولاً إلي التعميم والربط مرة أخري بالنظرية، ويمكن وصفها بانها تلك الدراسات التي تُعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يجري تطويرها بحيث يتوافر فيها الصدق والثبات، ويجري تطبيقها على عينة من الأفراد تمثل المجتمع الأصلي، ومن ثم معالجة البيانات الكمية بأساليب إحصائية تقود في النهاية إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي ضمن مدى معين من الثقة (غريب،2012).

أما البحث النوعي فيصل إلى النتائج بطرق غير إحصائية أو كمية ويسعى إلى التبصر، والفهم، والتطبيق على المواقف المشابهة، ومن ثم ينتج عن التحليل النوعي نوعاً من المعرفة تختلف عن البحث الكمي (بوعلاق،2009)، كما يتصف البحث النوعي بإجراء دراسات بحثية اعتماداً على الملاحظات الميدانية والمقابلات للحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الاستخدامات الإحصائية، ويتطلب ذلك مشاركة أفراد المجتمع البحثي في الفعاليات التي يمارسها الباحث العلمي.

ولكل منهج له ميزاته وعيوبه، فعلى سبيل المثال يعاب علي البحوث الكمية عدم قدرتها على الإلمام بجميع جوانب المشكلة البحثية (بوعلام،2004)، وكذلك من أهم عيوبها أنها لا تقيس الظواهر أو العوامل اللاكمية أي غير القابلة للقياس، وفي حالة البدائل وحل مشكلة اختيار الحل الأمثل لا تسمح باختيار الحل الأمثل إلا بمعيار واحد فقط، وهي تحتاج لتكلفة عالية ونجد بها صعوبة تعميم النتائج إذاكانت العينات غير ممثلة تمثيلاً تاماً للمجتمع الأصلي(كريسويل،2007).

ويعاب على البحوث النوعية على أنها تتطلب الكثير من التحضير والتخطيط، حيث يجب أن يكون الباحث مدرب في مجال تقنيات المراقبة واستراتيجيات المقابلة، وغيرها من طرق جمع البيانات لحل مشكلة البحث (البهادلي،2001)، كما أنه من الصعب في الدراسات النوعية فصل المعلومات الهامة من التفاصيل غير الهامة، وبالتالي ربما يجد الباحث نفسه أمام كم كبير من المعلومات والبيانات، في ما قد يبدو أحياناً فوضى عارمة من الصعب التعامل معها(غريب،2012).

من جهة أخرى يؤكد عبيدات (1989) بأن من مميزات البحوث الكمية أنها تتيح للباحث أمكانية القياس الكمي للظواهر قيد البحث، وتوفر أرضية علمية لاتخاذ القرار، وتساعد في

تحديد مجموعة من بدائل الحلول، ومن أهم مميزات الدراسات الكمية كذلك أنها تقيس متغيرات كبيرة من مجتمع الدراسة، وتجيب عن التساؤلات والفرضيات واحداً تلو الواحد ومع كل تساؤل يقوم بالتغيير والتبديل في تلك المتغيرات الخاصة بأفراد العينة وصولاً إلى نتائج علمية يمكن تعميمها (بريمان وبيل،2007).

تتصف هذه الدراسة بالطابع الكمي حيث يتعرض البحث إلى دراسة علاقات بين عوامل ومتغيرات من خلال الأساليب الإحصائية، الرياضية أو الحسابية، ويتطلب في الدراسات الكمية حسب بريمان وبيل (2007) أن توصف الطريقة المستخدمة تفصيلياً مع بيان التبريرات العلمية لأسلوب واختيار مجتمع وعينة الدراسة.

ويرجع السبب لاختيار المنهج الكمي في هذه الدراسة إلى أسباب منهجية أهمها، أن الدراسة اعتمدت على نظريات علمية سابقة ودراسات أُعدت سابقاً تناولت متغيرات البحث وعلاقتها ببعضها، فعلى سبيل المثال (تانينبوم وشمدت ،1958) لنظرية القيادة الإدارية، و (تشاندان،1999؛ثيريز وباكاليز،2006) لأبعاد وأثر تفويض السلطة على المخرجات حسب نظرية المنظمة، و(برايكر،1995) حسب نظرية سوفل للامركزية، وكذلك حسب ما أورده دافت (2001)، من خلال نظرية المنظمة والتصميم، وبناءً على دراسة (فهد، 2010)، وحسب الإطار العملي لكل من (أسيموجل واخرون،2007)، وغيرهم من الأطر والنماذج العملية التي تمس موضوع ومتغيرات الدراسة، وكما هو معلوم فإن الدراسات الكمية تدعم تعميم النتائج حيث تعتمد على جمع البيانات من عينات كبيرة مما يساعد في فهم العلاقات وأسبابها (بريمان وبيل،2007)،

وهذا بالفعل ما تبنته الدراسة الحالية إذ اعتمدت على نتائج التحليلات للإجابة على أسئلة البحث وفرضياته.

ومن الأسباب أيضاً لتبني المنهج الكمي في هذه الدراسة، أننا بصدد دراسة عوامل وعناصر وأثرها على عوامل أخرى في بيئة معينة، إذ تركز الدراسة الحالية على أحد الأساليب الإدارية وهو (تفويض السلطة) والأبعاد المنطوية تحته ودوره في التوصل إلى اللامركزية الإدارية، وهذا لا يتأتى ألا بأسلوب قياسي يترجم من مفردات قياس إلى أرقام ثم يتم تحليلها والنظر في نتائجها، وهذا يعكس الأسلوب الكمي.

أما التصنيف النظري للدراسة فإن المنهج بالعموم يمكن أن يوصف بالمنهج الوصفي التحليلي، إلا أن البحث في طياته تبنى على أكثر من منهجية بحث للوصول إلى أفضل النتائج العلمية, تتمثل في:- المنهج التحليلي القياسي والمعرفي والمقارن، وذلك عند النظر إلى طبيعة الدراسة من حيث أنها تدرس العلاقة بين متغيرات مختلفة، أي تفويض السلطة وأثره على اللامركزية والذي يُستخرج علمياً عن طريق الاستبانة التي تعتمد على جمع البيانات وتقسيمها وتبويبها واستخلاص النتائج رياضياً، ويسمى هذا النوع بالمنهج القياسي الإحصائي، وهو يندرج على أي حال تحت المنهج الوصفي الكمي، ويعتبر المنهج الإحصائي "عبارة عن مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي تبدو في الغالب غير واضحة"(الحليمي،1994:24).

وبشكل أوضح فالغالب على الدراسة السمة الوصفية، التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها

لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة المراد دراستها. وتتجه الدراسات الوصفية إلى الوصف الكمي والكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي هي عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها، كما تعنى بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة (حسن:1998: 198)

وتبنى الباحث استخدام المنهج الوصفي للحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية "تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة المدروسة للوصول إلى نتائج علمية، في زمن معين أو فترات زمنية مختلفة، للنظر إليها في أبعادها المختلفة وتطوراتها، وذلك من أجل ضمان الوصول إلى نتائج موضوعية"(عبد الحق، 1989:89). وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين يعتبروا أن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الاخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي (الشربيني،2007)، بيد أن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة انواع البحوث العلمية إلا أننا لسنا بصدد عرض اختلافات وجهات النظر بهذا الخصوص، بقدر ما نسعى لإيضاح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

بالرغم من أن المنهج الوصفي يُعد أكثر المناهج استخداماً في البحوث الإنسانية إلا أنه هناك من ينتقد المنهج الوصفي من حيث قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقي محدودة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها (كريسويل،2007)، ومن جهة أخرى يُعد المنهج الوصفي أنجح المناهج وأكثرها استخداماً في القضايا والظواهر التي تخص العلوم الاجتماعية والإنسانية، من حيث اعتماده على جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج بغية الإجابة بها على تساؤلات البحث مما يزيد في إثراء المخزون العلمي (معمرية،2007).

إن هذه الدراسة بالرغم من وصفها بالمنهج الوصفي، إلا أنها ترتكز إلى أصول تحليلية علمية للوصول إلى نتائج قد تخدم الجانب الأكاديمي البحثي والجانب المهني أيضاً، أي أن المنهج المتبع ليس مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها، وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

وفي جانب جمع البيانات اعتمد الباحث على دراسة ميدانية مسحية، تم من خلالها جمع المعلومات عن موضوع الدراسة بقصد التعرف مدى أثر متغيرات على أخرى، بهدف الوصول إلى استنتاجات عن صلاحية هذا الوضع أو عن حاجته لتغيرات جزئيه أو جذرية، فتم تصميم استبيان يحتوي على أربع وستين فقرة، تغطي فقراته جميع جوانب موضوع الدراسة، وتم إعداده بناءً على مقاييس معتبرة في ذات الاختصاص وكذلك بناءً على المعلومات المستنتجة من الدراسات السابقة في المجال نفسه، وعلى خبرة الباحث في هذا المجال.

3.2 مجتمع الدراسة

المقصود بمجتمع الدراسة هو "المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة" (الشريف، 2008:127)، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة يعد من أهميات البحث العلمي، ولابد من الإشارة هنا أن المجتمع الكلي للبحث يعني كل من يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث، بينما المجتمع الذي يمكن التعرف عليه أو المستهدف يعني (القائمة التي يمكن للباحث أن يتعرف عليها) أي المجتمع المتاح (بوعلام،2007).

إن هذه الدراسة تهتم بدور تفويض السلطة في الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية بالتعليم العالي في ليبيا، وبشكل تفصيلي فالمجتمع المراد إجراء الدراسة عليه هم ذوي الوظائف القيادية والإشرافية في المستويات الإدارية و الأقسام العلمية بالكليات الدراسية التي تتبع التعليم العالي، إذن المجتمع الدراسي بالعموم من الناحية النظرية هو التعليم العالي الذي بدوره يضم المؤسسات التعليمية مثل الجامعات الكليات والأقسام العلمية في ليبيا، ومن الصعوبة بمكان من الناحية العملية حصر ودراسة تقديرات ذوي الوظائف القيادية والإشرافية بالكليات المنتشرة على الرقعة الجغرافية في ليبيا، إذ تعدُّ دراسة مجتمع البحث ككلٍّ من الأمور النادرة في البحوث العلميَّة نظراً للصعوبات الجمَّة التي يتعرَّض لها الباحث في الوصول إلى كلِّ مفردة من مفردات المجتمع الأصلي وللتكاليف الباهظة التي تترتَّب على ذلك، وبالتالي تعين في هذه الدراسة اختيار عينة أي (مجموعة جزئية من المجتمع)، ولها نفس خصائص المجتمع الأصلي الذى تنتمى إليه، أو ما يُسمى بالمجتمع المتاح أو المستهدف ويقصد به المجتمع المحدود الذى يستطيع الباحث تحديد أفراده، ويختار منه العينة المناسبة لدراسته ويعمم عليه نتائجه (غرايبة وآخرون، 1981: 25). وينحصر مجتمع وعينة الدراسة المستهدف في البحث الحالي بعمداء الكليات ومدراء الإدارات والأقسام والوحدات بالكليات الرئيسة والأقسام العلمية بالمنطقة الغربية، و التي تمثل جزء كبير من المؤسسات التعليمية بالتعليم العالي في ليبيا بصفة عامة، مع العلم أن النظم والتشريعات في المؤسسات التعليمية في ليبيا متماثلة من حيث تبعيتها إلى مؤسسة التعليم الرئيسة، وهي وزارة التعليم العالي، وبالتالي نستطيع تعميم النتائج كون البيانات المستردة تم الحصول عليها من عينة كبيرة ممثلة للمجتمع الأصلي، وهنا يتدرج تعميم النتائج من

العينة إلي المجتمع الذي يمكن التعرف عليه أو المتاح وهو مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة الغربية ثم إلي المجتمع الكلي وهو التعليم العالي في ليبيا.

فيجدر أولاً أن نعطي نبذة عامة عن التعليم العالي في ليبيا ثم يتم التعرض إلى إجراءات وخطوات إعداد مجتمع وعينة الدراسة.

3.2.1 نبذة عامة عن التعليم العالي في ليبيا

انطلق التعليم الجامعي في ليبيا منذ سنة 1955م بإنشاء الجامعة الليبية، واستمر في النمو والانتشار من حيث عدد الجامعات والكليات والأقسام التخصصية والمعاهد العليا، ومر التعليم في ليبيا بصفة عامة بعدة تقسيمات إدارية وهيكلية كان الهدف منها تسهيل الخدمات التعليمية وكل ما يتعلق بها نظراً لمساحة ليبيا الكبيرة وتباعد المدن والمناطق، حيث تنقسم ليبيا إلى (36) منطقة تعليمية والتي بدورها تتفرع إلى مكاتب خدمات تعليمية يتبعها عدد من المدارس والكليات والمعاهد والجامعات. واقتضت هذه الخطة أن أصبحت كل كلية رئيسة ذات أقسام أساسية لها إدارة ذاتية وميزانية سنوية سعياً للتوجه نحو اللامركزية الإدارية، أو ما يسمى باللامركزية التعليمية، وذلك حسب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (308) لسنة (2005)، إلا أنها من الناحية الرقابية تتبع الجامعة التي في نطاقها، مراعاةً للتوازن بين متطلبات الانتشار الأفقي للمؤسسات التعليمية من ناحية، واستحقاقات الجودة الكمية والنوعية لمخرجات هذه المؤسسات وكفاءتها الإدارية وانضباطها المالي من ناحية أخرى.

يضم التعليم الجامعي العام (الحكومي) عشر جامعات وجامعتين ذات طبيعة خاصة هما الجامعة الاسمرية للعلوم الشرعية والجامعة المفتوحة بالإضافة إلى أكثر من خمسة وثلاثون معهد عالي،

بالإضافة لأكثر من سبعة عشر جامعة خاصة (المركز الوطني لضمان الجودة،23:2012)، وتضم هذه الجامعات (188) كلية وعدد (1256) قسماً تخصصياً، ويبلغ عدد طلابها (342795) طالباً، موزعين على الجامعات كما هو موضح بالجدول رقم (1)، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين بالجامعات (9525)، ومن المغتربين (1727)، ومن المتعاونين عدد (5194)، كما يبلغ عدد المعيدين (4114) معيداً وعدد الموفدين للدراسات العليا (5948) موفداً، ويبلغ عدد الموظفين بالجامعات (18227) موظفاً، والجدول بالأسفل يعطي نبذة عن بعض الإحصائيات حسب تقرير سنة 2012 للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا.

المؤشر	المقدار
عدد الجامعات	12
عدد الكليات	188
عدد الاقسام التخصصية	1256
إجمالي عدد الطلاب	342795
النسبة المئوية لطلاب التعليم الجامعي	%5.7
عدد اعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525
عدد اعضاء هيئة التدريس المتعاونين	5194
إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس بدون المتعاونين	11252
عدد المعيدين	4114
عدد الموظفين بالجامعات	18627
عدد الموفدين للدراسات العليا	5948
نسبة عدد الهيئة التدريسية بدون المتعاونين الى الطلاب	31 : 1
نسبة عدد الهيئة التدريسية المتعاونة الى الوطنيين	%54.5
نسبة عدد المعيدين الى الطلاب	83 : 1
نسبة عدد المعيدين الى عدد الهيئة التدريسية	3 : 1

عدد المعامل والمختبرات العاملة	1476
عدد الفنيين والمهندسين العاملين بالمعامل والمختبرات	2336
متوسط عدد الفنيين والمهندسين للمعمل الواحد	1.6
السعة الاستيعابية للأقسام الداخلية	31938 طالب

جدول رقم (1) إحصائية التعليم العالي: المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية في ليبيا.

3.2.2 عينة الدراسة

توصف العينة الدراسية في البحث العلمي بأنها مجموعه جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة، وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج، وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي، ويعرفها عمار (2002) بأنها ذلك الجزء من مفردات الظاهرة التربوية موضوع الدراسة الذي يختاره الباحث وفق شروط معينة لتمثيل المجتمع الأصلي للدراسة، وتتعدد العينات التي تُستخدم في البحث العلمي، وتتوزع إلى عينات تابعة للأسلوب العشوائي، وعينات تابعة للأسلوب غير العشوائي، والعينات الشاملة، ويتوقف اختيار نوع العينة المناسب تبعاً لعنوان البحث، وأهدافه، ومنهجه المستخدم والإمكانيات والفرص المتاحة للدراسة.

ولكي يصبح تعميم النتائج على جميع أفراد مجتمع البحث ممكناً، وحتى تصبح العينة ممثلة حقاً لمجتمع البحث يُشترط تجانس الصفات والخصائص بين أفراد العينة وأفراد مجتمع البحث (بوعلام،2007).

أما من ناحية الشرط الأول يمكن أن توصف العينة في هذه الدراسة بالتجانس، أي من حيث مدى المستوى الأكاديمي والمهني لأفراد العينة التي سحبت من المجتمع الأصلي، حيث أن أفراد العينة يحملون صفة القيادة الوظيفية، فجميع المستهدفين في العينة شاغري الوظائف الإشرافية من مدراء ورؤساء أقسام وعمداء كليات، هذا بالإضافة إلى التجانس من ناحية المستوى المهني أو

الخلفية التعليمية، فأفراد العينة ليس جميع الموظفين بلا استثناء، بل المدراء وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية والإدارية، وغالباً ما يكون هؤلاء من حملة المؤهلات العليا، فإذا كان أفراد مجتمع الدراسة متجانسين، فإن أي عدد منهم يمثل المجتمع الأصلي (بوعلام،2004)، وفي هذا الخصوص أيضاً يؤكد شولتير (2002) أن مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات والكليات والمراكز التعليمية تعد نظاماً إدارياً واجتماعياً مفتوحاً وفريداً في أساليب الإدارة والبحوث وتختلف عن غيرها من التنظيمات في أساليب إدارتها وأهدافها، والتقنية والمهارات التي تحتويها مما يجعلها مصدر قيم للمعلومات.

وكذلك يشترط للتمثيل الحقيقي لمجتمع العينة تكافؤ الفرص لجميع أفراد مجتمع البحث وتناسب عدد أفراد العينة مع عدد أفراد مجتمع البحث، فالنسبة لهذين الشرطين قد تحققا، حيث تبنى الباحث أسلوب العينة الشاملة لجميع أفراد المجتمع المستهدف وهم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية والإدارية بالكليات الرئيسة بالمنطقة الغربية، ولا شك أن طريقة تبني العينة الشاملة لجميع مجتمع الدراسة هي الأنسب، اذا أن المسح هنا من اهم خواصه "أنه ليس مجرد حصر لما هو قائم بالفعل ولكنه عملية تحليلية من حيث الوقوف على الظروف المحيطة بالعلمية والعناصر الاساسية أو الدخيلة أو المساعدة التي يترتب على وجودها او امتناعها تغير في النتيجة" (معمرية،2007).

وللتوضيح العملي لإجراءات اختيار العينة وتوزيع أداة القياس فإن الخطوات بدأت بحصر مجتمع الدراسة كما أسلفنا بما يتناسب ودراسة متغيرات البحث، فالبحث الحالي يركز على تفويض السلطة ودوره في التوجه نحو اللامركزية الإدارية بالتعليم العالي، وهذه الآلية عادة ما تتم من خلال

الوظائف القيادية بالسلم الإداري بالكليات والمؤسسات التعليمية، ولمعرفة أثرها وإمكانية دراستها يتطلب توجيه أداة القياس (الاستبانة) لمن هم فعلاً شاغري هذه الوظائف ويتعاملون ضمن المنظومة الإدارية، وتمت هذه العملية من خلال مراجعة تقرير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا وكذلك حسب الدليل الجامعي لسنة 2012، وسجلات الإدارة العامة لجامعة الزاوية وزوارة وصبراتة، وذلك لحصر العدد الإجمالي للمجتمع والعينة المستهدفة.

فبحسب تقديرات إدارة ضمان الجودة للجامعات الليبية حسب تقرير سنة 2012 يقدر عدد الوظائف القيادية أو الإشرافية بحوالي (500) وظيفة للكليات والمراكز البحثية الواقعة بالمنطقة الغربية وعددهم (32) كلية ومركز بحثي، ولقد اقتصر اختيار الكليات والمراكز البحثية الرئيسة في هذه الدراسة كونها تحتوي على الكادر الوظيفي المتكامل، أي الأقسام العلمية والإدارية وتشمل معها الأقسام الفرعية التي تتبعها إدارياً بالكليات المنبثقة عنها وبلغ عددها (30)، وانحصر اختيار هذه الكليات الواقعة بالمنطقة الغربية لمجتمع الدراسة لعدة أسباب منها:-

1-كما ذكرنا آنفاً أن المجتمع الدراسي النظري أو الكلي لا يمكن عملياً إجراء الدراسة الميدانية عليه، فاقتضت الضرورة تحديد مجتمع مستهدف يُمثل نفس خصائص المجتمع الكلي، ولقد تم بالفعل اختيار جزء كبير من المجتمع الكلي وهو (الكليات والأقسام العلمية بالمنطقة الغربية في ليبيا) إذ تمثل حوالي (20%) من عدد الكليات الموجودة في ليبيا التي تتبع مؤسسة التعليم العالي، مع تأكيدنا على أغلبية تجانس وعدم تباين عناصر العينة كون هذه الدراسة تبحث في مجال إداري صرف يخص ذوي الوظائف الإشرافية والقيادية، وكما هو معلوم عندما تكون عناصر المجتمع

متجانسة بشكل تام فإن نفس النتائج يمكن الحصول عليها سواء أجريت الدراسة على كامل المجتمع أم على أجزاء منه (عودة والخليلي،2000).

2-إن الدراسة الحالية تهتم بدور العلاقة بين اللامركزية وتفويض السلطة، أي بين المستويات الإدارية بمختلف مركزها الوظيفي، من حيث المستويات العليا والوسطى والدنيا، وهذا ينطبق من الناحية العملية على الكليات العلمية الواقعة بالمنطقة الغربية التي تعد من الناحية الديموغرافية أكثر الكليات تعداداً سواء من الناحية الوظيفية أم أعداد الأقسام والكليات الموزعة على المنطقة المنتشرة من طرابلس شرقاً إلى الحدود الليبية التونسية غرباً لتشمل بلدية الزاوية الجنوب والساحل وبلدية الجفارة وصبراتة وصرمان وزوارة.

وهذه البلديات تتبع إدارياً محافظة الزاوية، فمحافظة الزاوية تربو مساحتها عن (1,520 كم مربع) وتعد ثالث أكبر محافظة في ليبيا من حيث عدد السكان إذ يتجاوز سكان كامل المحافظة المليون نسمة، وتتوزع الكليات العلمية والمعاهد العليا على كامل تراب المحافظة، إذ تُعد الكليات المتوزعة على مدن محافظة الزاوية كجامعات مستقلة لوحدها لها أقسامها الإدارية والفنية وكادرها الإداري والأكاديمي، ومن الناحية التنظيمية تتبع الإدارة العامة بالجامعة التي في نطاق البلدية.

3-إن أحد أسباب اشتمال مجتمع الدراسة على المنطقة الغربية واستثناء المنطقة الشرقية والجنوبية هو لصعوبة توزيع وجمع أداة القياس (الاستبانة) لكبر الرقعة الجغرافية لدولة ليبيا والتوسع الأفقي للمؤسسات التعليمية على كامل البلد، فنحن نتكلم عن رقعة جغرافية مساحتها (1,700,000) مليون وسبعمائة الف كيلومتر مربع، فمن الصعوبة بمكان من توزيع الاستبانة وجمعها وذلك لحدودية الوقت والموارد، بالإضافة إلى الصعوبات المادية و الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد خلال فترة توزيع

الاستبانة، إلا أنه من الناحية العملية قد لا تعد هذه المحدودية تؤثر في دقة البيانات أو المجتمع الممثل، لأن القوانين والتشريعات واللوائح الإدارية موحدة على كامل قطاع التعليم العالي في ليبيا، وأيضاً في الوقت الذي يتصف النظام الإداري باللامركزية الإدارية إلا أن النظام الهيكلي والتشريعي في ليبيا يعتبر مركزياً من الناحية السياسية، وبالتالي تعد منظومة العمل موحدة سواء في المنطقة الغربية أم الشرقية أم الجنوبية، "ولا شك أن الباحث عند اختياره مناطق محدَّدة تتميَّز بخصائص ومزايا إحصائيَّة تمثِّل المجتمع، فقد تعطي نتائج أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح مجتمع البحث كلّه" (بدر،1989: 268).

4-والسبب الآخر هو لتيسر توزيع وجمع الاستبانات كون الباحث أحد أعضاء التدريس بكلية الاقتصاد وموظفاً سابقاً بالإدارة العامة، مما يساعد على الوصول للمعلومات والاطلاع على الهيكل الإداري والملاك الوظيفي لحصر مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك القدرة على توزيع أداة القياس وتجميعها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار جميع من هم بمستوى مسؤول إداري، بدرجة مدير أو رئيس قسم أو مدير مكتب أو مدير شعبة أو وحدة، ممن يمثلون المستويات الإدارية أي هم رؤساء ومرؤوسين في نفس الوقت، مما يمكننا قياس أثر التفويض ومدى الاتجاه نحو اللامركزية، سواء من المدير نفسه إلى المستويات الأدنى منه، أم الأعلى في الهرم الوظيفي، فاختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليه عند دراسة كامل مجتمع الدراسة (سكران وبوجي،2010).

وبشكل عام كلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، وإذ أمكن تطبيق أداة الدراسة على جميع أفراد المجتمع المحدد، فإن الدراسة تكون ذات نتائج أقرب للواقع وأكثر دقة (عمار،2002).

وبالتالي تم توزيع عدد (500) استبانة على مختلف الوظائف ذات الطابع الإشرافي والقيادي، بعد الحصر الفعلي للكليات الرئيسة والأقسام والمراكز العلمية التابعة للتعليم العالي الواقعة بالمنطقة المدروسة، أي تم استهداف جميع مجتمع الدراسة المحدد وذلك بتوزيع الاستبانات على الكليات والأقسام حسب حجم وعدد موظفي الكلية أو الإدارة او القسم، والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل، حيث تراوحت نسبة الاستبانات المستردة من مختلف الكليات بين (60%) إلى (86%)، وبلغ العدد النهائي الصالح للتحليل الإحصائي (360) استبانة أي بنسبة (72%) من العدد الإجمالي للاستبانات الموزعة، وهنا يجدر القول بأنه يمكن اعتبار هذا العدد عينة عشوائية ممثلة للمجتمع، حيث العدد النهائي (360) وليس (500)، "كما أنه يمكن أن توصف العينة بأنها عشوائية، حيث تم توزيع الاستبانات دون استثناءً، فلا وجود لشبهة التخيير أو التحيز"(عودة والقاضي،2002).

الكلية أو القسم العلمي	الموزعة	المستردة	الصالحة	النسبة المئوية
جامعة الزاوية الإدارة العامة	30	28	26	86
كلية العلوم صبراتة	20	17	15	75
كلية الطب البشري الزاوية	20	17	12	60
كلية التقنية الطبية صرمان	15	13	11	73
كلية الاقتصاد العجيلات	20	15	13	65
كلية الآداب زوارة	20	15	12	60
كلية التربية البدنية الزاوية	15	13	12	80

كلية الصحة العامة الجميل	15	11	10	66
كلية التربية زلطن	15	11	10	66
كلية الصيدلة الزاوية	15	12	10	66
كلية الهندسة الزاوية	20	17	16	80
كلية العلوم الزاوية	20	17	15	75
كلية البيطرة والعلوم الزراعية العجيلات	15	13	12	80
كلية الشريعة والقانون الزاوية	20	17	15	75
كلية الهندسة رقدالين	15	13	10	66
كلية الهندسة صبراتة	20	16	12	60
كلية الآداب الزاوية	20	17	16	80
كلية العلوم العجيلات	15	13	12	80
كلية الاقتصاد الزاوية	20	16	16	80
كلية الاقتصاد صرمان	15	13	12	80
كلية القانون صرمان	15	12	12	80
كلية التربية الزاوية	15	13	11	73
كلية القانون زلطن	15	12	10	66
كلية التربية أبي عيسى	15	11	11	73
كلية طب الأسنان الزاوية	15	12	11	73
كلية التربية العجيلات	15	12	10	66
كلية التقنية الطبية الزاوية	15	12	10	66
مركز اللغات	10	7	6	60
مركز البحوث العلمية الزهراء	10	7	6	60
مركز الدراسات العليا الزاوية	10	8	6	60
الإجمالي	500	410	360	72

جدول رقم (2) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

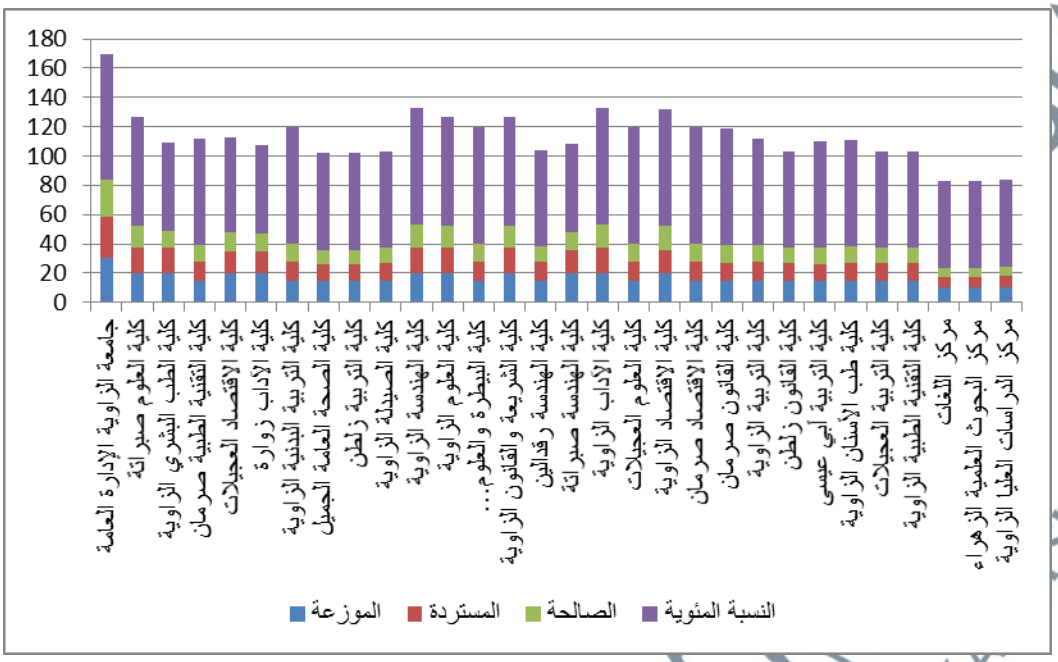

الرسم البياني رقم (1) النسبة المئوية لعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

3.3–أدوات الدراسة ومصادر المعلومات

استخدم الباحث مصدرين رئيسين لجمع البيانات والمعلومات هما كالآتي: –

1–البيانات الأولية.

اعتمد الباحث على البيانات الأولية في الجانب الميداني عن طريق تصميم وتوزيع استبانة لغرض تحقيق أهداف الدراسة، تشمل جميع جوانب الموضوع المراد التقصي عنه، سعياً للتعرف على تأثير متغير تفويض السلطة في التوجه نحو اللامركزية الإدارية لذوي الوظائف القيادية، ومن خلالها يمكن الوصول إلى نتائج واضحة ومعرفة الردود وتحليل وجهات النظر لمجتمع العينة.

2–البيانات الثانوية

من أجل إثراء الدراسة علمياً تم مراجعة المصادر العلمية من الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، كما تم النظر أيضاً في الهيكلية التنظيمية والقوانين والتشريعات الإدارية المنظمة للعلاقات الوظيفية الخاصة بالتفويض الإداري وإعطاء الصلاحيات بالمؤسسة الإدارية المدروسة.

3.3.1-أداة الدراسة وتصميمها

بعد تحديد مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وصياغة فروضها وأسئلتها عقب استطلاع الدراسات السابقة وما كُتب من موضوعات تتَّصل بها تبيَّن للباحث أنَّ الاستبانة هي الأداة الأنسب لجمع البيانات والمعلومات اللازمة.

وتُعَرَّف الاستبانة بأنَّها أداة لجمع البيانات المتعلِّقة بموضوع بحث محدَّد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين (بدر،1989)، ولهذا عادة ما تُستخدم بشكلٍ رئيس في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحاليَّة واستطلاعات الرأي العام وميول الأفراد ومدى تصوراتهم إزاء قضايا أو أمور مهنية أو اجتماعية.

ومن الملاحظ أنَّ أداة الاستبانة منتشرة في الدراسات الابتكاريَّة والتطبيقيَّة، (الضويان وآخرون، 1420هـ :36)، وذلك لأسباب منها:

1) أنَّها أفضل طريقة للحصول على معلومات وحقائق جديدة لا توفِّرها مصادر أخرى.

2) أنَّها تتميَّز بالسهولة والسرعة في توزيعها وجمعها.

3) أنَّها توفِّر الوقت والتكاليف.

4) أنَّها تعطي للمستجيب حريَّة الإدلاء بأيَّة معلومات يريدها.

وفي اتجاه آخر تعرَّضت أداة الاستبانة إلى نقد من المهتمِّين بأساليب البحث العلميِّ، ومعظم انتقاداتهم تركَّزت على مدى دقَّة وصحَّة البيانات والمعلومات التي يجمعها الباحث بهذه الأداة، وبرغم ذلك فإلى جانب عيوب الاستبانة فلها مزايا تجعلها من أهمِّ أدوات جمع البيانات وأكثرها شيوعاً، (زكي ويس، 208:1962).

تم مراجعة الأدبيات والرسائل الجامعية للموضوع المتعلق بالبحث، لاسيما على الدراسات والبحوث التي تحمل نفس المتغيرات والأبعاد، وقد أُعدت فيها استبيانات سابقة وعولجت وكانت نسبة ثباتها وصلاحيتها عالية، ثم قام الباحث بناءً على الإطار النظري للمتغيرات والنظرية التي تربط العلاقات بينهما باعتماد استبانة تحقق الوصول إلى أهداف الدراسة، عن طريق قياس دور تفويض السلطة في التوجه نحو تطبيق اللامركزية الإدارية، من خلال الأبعاد التي رُسمت على ضوء نظرية البحث والإطار المفاهيمي والنظري، وبالتالي اتضحت المحاور التي من خلالها يتم قياس كل متغير على حدة، فبالنسبة لمتغير التفويض يتضمن أربعة محاور يمكن من خلالها قياس مدى تفويض السلطة بالمنظمة وهي (منح الصلاحيات، القوانين والتشريعات، الهيكل التنظيمي والعملية الرقابية)، وكذلك بالنسبة للامركزية الإدارية فقد تركز قياسها في ثلاثة محاور هي (مدى الاتجاه نحو اللامركزية، سرعة الإنجاز وتدفق المعلومات) وسوف يأتي تفصيله لاحقاً عند شرح أجزاء الاستبانة، وقد تم الاعتماد على مقياس (ليكرت،1932) الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، وصُممت هذه الاستبانة المكونة من ثلاثة أجزاء رئيسة كالتالي:

الجزء الأول: ويتكون من خمسة متغيرات تعكس الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.

الجزء الثاني: يخص قياس تفويض السلطة وتم الاستعانة بعدة مقاييس ونماذج منها:- مقياس (شورت ورينهارت،1992)، لقياس التفويض الإداري، كما استعان الباحث أيضاً بمقياس (تشاندان،1999) لربط تفويض السلطة بالأداء، وفقرات مما طبقه العواودة (2010) في استبانة لقياس فيما يتعلق بإجراءات التفويض، أما لتغطية جانب الهيكل التنظيمي تحت متغير التفويض فقد تبنى الباحث مقياس (يوكاي،2008؛كارمبا،2010؛دوبراجسكا وآخرون،2013)، وتمت الاستفادة من مقاييس عدة منها على سبيل المثال (عباينة والجمعان،2010)، للعملية الرقابية، أما الجانب التنظيمي والتشريعات والقوانين فقد صممت فقراته بالاعتماد على دراسة (تامر، 2008 ؛الحلاق 2012)، كما تم الاستفادة من فقرات الاستبانة لنموذج (القيسي 2010)، للعامل التنظيمي لتفويض السلطة وكان ترتيب المحاور في هذا الجزء كالتالي: -

المحور الأول: يقيس (منح الصلاحية) ويتكون من (10) فقرات.
المحور الثاني: يقيس (القوانين والتشريعات) ويتكون من (10) فقرات.
المحور الثالث: يقيس (العملية الرقابية) ويتكون من (10) فقرات.
المحور الرابع: يقيس: (الهيكل التنظيمي) ويتكون من (9) فقرات.

الجزء الثالث: ويختص بمتغير اللامركزية الإدارية، وللوصول لنتائج علمية ودقيقة تم الاستعانة بمقاييس علمية مختلفة كمقياس النمط القيادي باس و أفيليو (2000)، واعتمد الباحث أيضاً على نموذج (فولير وفاليتشي،2006)، ومقياس (الشامي،1998)، لقياس مدى اتجاه الإدارة نحو اللامركزية الإدارية، وبعض الفقرات بناءً على دراسة (فهد،2010) فيما يخص السرعة في الإنجاز وتدفق المعلومات، وحسب الإطار العملي لكل من (أسيموجل واخرون،2007) أيضاً، وتم كذلك الاعتماد على ما صاغه مصلح (2009)، في جانب تدفق المعلومات، وتم الاستعانة أيضاً بمقياس

(محمد وابلانديو،1998)، في قياس محوري سرعة الإنجاز وتدفق المعلومات ضمن متغير اللامركزية.

وتم توزيع المحاور في هذا الجزء على النحو التالي: –

المحور الأول: يقيس (الاتجاه نحو اللامركزية) ويتكون من (9) فقرات.

المحور الثاني: يقيس (السرعة في الإنجاز) ويتكون من (8) فقرات.

المحور الثالث: يقيس (تدفق المعلومات) ويتكون من (8) فقرات.

3.4 العينة الاستطلاعية

إن أهمية العينة الاستطلاعية تكمن في استطلاع جميع المتغيرات المتعلقة بمشكلة البحث والتي يزمع الباحث دراستها، وتكون بمثابة متطلب أساسي يستند عليه بالتنبؤ بجوانب القصور والضعف والصعوبات في إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية من حيث المنهج وأدوات جمع البيانات لتلاشي الوقوع فيها في ضوء ما أسفرت عنها نتائج الدراسة الاستطلاعية، وتعد بمثابة تغذية راجعة للباحث من حيث مدى نجاعة تطبيق أدوات دراسته والاطمئنان مبدئياً على النتائج المتوقعة، ومن الناحية التحليلية لمعرفة مدى صلاح أداة القياس ومدى الصدق الظاهري والتكويني.

من أجل التأكد من وضوح تعليمات المقياس وطريقة الإجابة ووضوح معاني فقراته وسهولة فهمها من قبل عينة الدراسة والتعرف على الوقت المستغرق للحصول على البيانات المستردة، وكذلك التعرف على ظروف تطبيق المقياس وما يرافقها من صعوبات، أجريت تجربة استطلاعية على عينة تجريبية لجزء من مجتمع الدراسة المستهدف قدرها (160) فرداً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وعند جمع الاستبانات المستردة بعد ما تم استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (138) استبانة، لجأ الباحث أولاً لقياس الثبات الداخلي للتأكد من ثبات المقياس (Reliability) أو ما يُعرف بالاتساق الداخلي بين عباراته،

ويُقصد به استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه, والمقياس الثابت يعطي نفس النتائج إذا قاس نفس الشيء مرات متتالية، وتوجد عدة طرق لحساب ثبات المقياس لغرض التأكد منه، ومن أهمها مقياس كرونباخ– ألفا (Cronbach's alpha)، وعند قياس الثبات كانت النتيجة إيجابية إذ بلغ معدل الثبات بناءً على مقياس كرونباخ– ألفا (0.7)، وهذه النتيجة تُعد مطمئنة لعينة جزئية، فحسب كلارك وواتسون (1995) فإن قيمة معامل ألفا تعتبر مقبولة، إذا كانت أكبر من (0.60) وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن المقياس الوارد في نتائج العينة يتمتع بالثبات الداخلي لعباراته.

ولضمان جودة المقياس من ناحية الصدق التكويني تم الاعتماد على اختبار كايزر ماير اولكن (KMO) للتأكد من كفاية البيانات لملائمة التحليل العاملي وقد كانت النسبة (0.6)، وتعد هذه النسبة مقبولة بالنظر إلى عدد أفراد العينة، وعلى أي حال فحسب بريتشر وماكلوم (2002) أن النسبة الخاصة باختبار كايزر ماير اولكن (KMO) مادامت قد فاقت (0.5) تعتبر غير مرفوضة وتعكس صلاحية التحليل، وتجدر الإشارة هنا أن التحليل العاملي يتطلب أن يكون عدد أفرد العينة أكثر من (200) فرداً على الأقل للتمكن من إجراء باقي التحليلات الإحصائية من ناحية جودة الفقرات وملائمتها ومدى انتماء الفقرات للعوامل (ماكلوم وآخرون،1999 ؛جروتش،1983)، وسوف يتم التطرق لاحقاً في هذا الفصل إلى تفصيل اختبار التحليل العاملي والتحليلات الأولية الأخرى على عينة الدراسة بالكامل.

وخلاصةً يُمكن أن نؤكد أنه تم الاستفادة من إجراء العينة الاستطلاعية من عدة أوجه منها:- معرفة الوقت الازم لتوزيع وجمع الاستبانات على العينة المستهدفة وكذلك الكيفية التي يتم

بموجبها التوزيع الأمثل للحد من ضياع الاستبانات خلال عملية التوزيع، كما تم التوصل أيضاً للقنوات التي تساعد على تسريع عملية التوزيع والتجميع من خلال بريد الكليات ومراسل الكليات للجامعات التي تتبعها، ومن الناحية التحليلية تم التأكد من ثبات أداة القياس وصلاحيتها، وإمكانية استخدامها على كامل العينة، كما أعطت النتائج انطباعاً جيداً على مدى فهم فقراتها من خلال مستوى الاستبانات المستردة ومدى صلاحيتها للتحليل.

3.5 صدق الاستبانة (الثبات الظاهري)

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة (الصدق الظاهري)، عن طريق عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدة محكمين من ذوي الخبرة والتخصص الأكاديمي للتأكد من الصياغة اللغوية، ومناسبة انتماء الفقرة للبعد الذي تنتمي إليه، ومرفق كشف بأسماء الخبراء والمحكمين بالملحق المرفق مع البحث أنظر الملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية، ولقد تمحورت تعديلات وأراء المحكمين في النقاط التالية:-

1-إعادة صياغة بعض الفقرات لزيادة التوضيح وسلامة الصياغة، واقتراح طرق تحسينها.

2-تعديل بعض بنود الاستبانة والنظر في تدرج المقياس ومدى ملاءمته للبعد الذي ينتمي إليه.

3-إلغاء بعض الفقرات المتشابهة في بنود الاستبانة في أكثر من فقرة حتى لا يسبب ازدواجية في المفهوم وبالتالي ربما يؤثر على ردود المستجيبين.

4-اختصار فقرات الاستبانة من 80 فقرة إلى 64 فقرة والابتعاد عن التطويل حتى يتمكن أفراد العينة المستهدفة من الإجابة بشكل أفضل.

3.6 المعالجة الإحصائية

تم تجميع البيانات وإدخالها ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (21.0) ليتمكن الباحث من اتخاذ قرارات مناسبة بشأن الحكم على قبول أو رفض الفروض الإحصائية حسب النتائج المخرجة، وقد استخدم الباحث العديد من الاختبارات الإحصائية بداية من اختبار كرونباخ آلفا لحساب معامل الثبات، والتحليل العاملي للتحقق من جودة فقرات الاستبانة ومدى كفاية العينة، وكذلك الانحدار الخطي، وتحليل التباين بالإضافة إلى العديد من التحاليل الإحصائية الأخرى المتفرعة من الاختبارات الرئيسة، والمبينة بالجدول رقم (3).

Test type	نوع الاختبار
Cronbach's Alpha	معامل كرونباخ الفا -لحساب معامل الثبات
Spearman-Brown Spilt Half	معادلة سبيرمان -للتجزئة النصفية لقياس الثبات
Descriptive Analysis	التحليل الوصفي لبيان خصائص العينة
Factor Analysis & (KMO)	التحليل العاملي لضبط العوامل وللتحقق من جودة الفقرات
Kolmogorov Smirnov	اختبار كولمجروف -لقياس مدى اعتدالية التوزيع
Levene's Test of Equality	اختبار ليفين لقياس جودة المساواة بين الفروق
Multiple Linear Regression	تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات
Manova Analysis	تحليل التباين (للمتغيرات التابعة المتعددة)

Variance Inflation Factor VIF	اختبار معامل تضخم التباين

جدول رقم (3) التحليلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

3.6.1 ثبات المقياس

والمقصود بثبات أداة القياس دقة اتساقه، أي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك عن طريق استخراج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ– ألفا (Cronbach's alpha)، وكما هو واضح من النتائج المدرجة بالجدولين (4) و(5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.86،0.87) لكل مجال من مجالات الاستبانة، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة مجتمعة هي (0.892)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع مما يعكس ثبات الأداة وملائمتها، ويؤكدان كارماينز وزيلر (1979) أن المقياس الذي يحتوي على درجة ثبات عالية يؤدي إلى استقرار في النتائج لأنه يحتوي على نسبة قليلة من الخطأ العشوائي.

الطريقة	معامل الثبات
كرونباخ– ألفا	0.892

جدول رقم (4) نتائج اختبار قياس ثبات الاستبانة الكلي.

مجال الاستبانة	فقرات الاستبانة	معامل كرونباخ الفا
منح الصلاحيات	من 1إلى 9	.869
التشريعات والقوانين	من 10 إلى18	.873
العملية الرقابية	من19 إلى25	.868
الهيكل التنظيمي	من 26 إلى 33	.869
التوجه نحو اللامركزية	من 34 إلى42	.870
سرعة الإنجاز	من 43 إلى56	.870

جدول رقم (5) نتائج اختبار قياس ثبات الاستبانة لكل مجال من مجالات الدراسة.

وللتأكد من ضمان ثبات المقياس أيضاً قام الباحث بتحليل البيانات عن طريق معادلة سبيرمان – براون للتجزئة النصفية (Spearman-Brown Spilt Half)، وفيها يتم تقسيم فقرات الاختبار إلى قسمين متكافئين وإيجاد العلاقة الارتباطية بينهما، ثم يحسب معامل الارتباط (R) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة بيرسون براون ومن الجدول المرفق رقم(6) يتبين أن معامل الارتباط يساوي (0.767).

الطريقة	معامل الارتباط للتجزئة النصفية
معامل الثبات سبيرمان – براون قبل التصحيح	0.767
معامل الثبات سبيرمان – براون بعد التصحيح	0.868

جدول (6) نتائج اختبار معادلة سبيرمان –براون للتجزئة النصفية لقياس الثبات

وبحساب تصحيح معامل الارتباط باستخدام معادلة سبيرمان براون نجد أن معامل الثبات يساوي (0.868) وهو معامل ثبات مقبول ودالاً إحصائياً، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.6.2 الصدق البنائي

وفي هذا الجانب تم استخدام التحليل العاملي (Factor Analysis)، وهو منهج إحصائي لقياس الصدق البنائي لتحديد الفقرات التي ترتبط مع بعضها مكونة عوامل تساهم في فهم وتحديد الظاهرة، وبمعنى آخر فإن التحليل العاملي عملية رياضية نستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف

المتغيرات الداخلة في التحليل وصولاً إلى العوامل المشتركة، التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات وتفسيرها. وتبنى الباحث التحليل العاملي الاستكشافي، لتنظيم عوامل الدراسة وتجميع التكوينات الفرضية الخاصة بمفردات الدراسة، فكما هو معروف: "فإن التحليل العاملي أسلوب إحصائي يعمل على تجميع متغيرات ذات طبيعة أحادية في تركيبة متجانسة مرتبطة داخلياً فيما بينها في تكوين يسمى عامل، حيث يرتبط كل متغير من هذه المتغيرات بكل عامل على حدة" (الشريف،87:2008). وليتمكن الباحث من إجراء التحاليل الإحصائية للعوامل وقياس الجودة الكلية بما يتناسب مع العينة، كان لزاماً من التأكد من قياس اختبار كايزر ماير اولكن (KMO) لمدى كفاية العينة واختبار بارتليت (BARTLETT) للارتباط، ليصل إلى (0.808) وبالتالي يعتبر كافياً للدلالة على كفاية العينة، إذ تعد القيمة بين (0.8) إلى (0.9) في مستوى ممتاز (هوتشن وسوفرونو،1999)، أنظر الجدول رقم (7).

ويتضمن الجدول أيضاً الدلالة الاحصائية حيث سجلت النسبة الدلالية حسب التحليل (0.001)، مما يؤكد معنوية الاختبار، وسجل مربع كآي التقريبي نسبة تصل إلى (10565.690) الذي يدل على وجود تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة، وبدرجة حرية تصل إلى (1596) وبالتالي تعطي هذه البيانات انطباعاً ايجابياً بشكل عام لمخرجات التحليل.

المقياس	القيمة
مقياس كايزر ماير اولكين	.808
اختبار بارتليت (مقياس مربع كاي التقريبي)	10565.690
درجة الحرية	1596
مستوى الدلالة	.001

جدول رقم (7) نتائج كايزر ماير اولكن واختبار بارتلي لاختبار كفاءة العينة.

وتم الاعتماد أيضاً على التحليل العاملي لتحقق من جودة فقرات الاستبانة من خلال اختبار معامل الشيوع (Communalities)، ويقصد بمعامل الشيوع هو عبارة عن تكوين مجموعة من العوامل ذات ارتباطات بمتغيرات مختلفة، وهذا المتغير إما أن يكون مستقل بمعنى له ارتباط عالي مع عامل واحد وليس له ارتباط مع بقية العوامل، أو أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام، ودرجة شيوعه تعرف بـ (Communalities)، والهدف منه هو محاولة لتفسير التباين من خلال العوامل المشتركة (تشايلد، 2006). وكما هو ظاهر في الجدول رقم (8) أن قيم معامل الشيوع تنحصر ما بين (0.5) إلى (0.75) أي تجاوزت (0.5) مقتربة للعدد الصحيح (1)، و حسب هاير وآخرون (2006) فإن هذه الأرقام تدل على صلاحية الفقرات واعتبارها ذات مصداقية وهادفة، مما يدعم إجراء بقية التحاليل الإحصائية اللازمة لفعالية الدراسة.

ومن جهة أخرى تم استبعاد الفقرات المتشبعة في أكثر من عامل مع ضبط التحليل الإحصائي حسب العوامل الرئيسة للدراسة، والقيم المستخلصة لكل عامل على حدة، وبالتالي خلص التحليل إلى إفراز سبعة عوامل رئيسية تندرج تحت موضوع الدراسة الرئيسي، وهو دور تفويض السلطة في التوجه نحو اللامركزية.

ويبين الجدول رقم (8) العوامل المستخلصة والتي كونت متغيرات الدراسة الحالية مع قيم التشبعات لكل متغير، وسجلت التشبعات قيم متباينة تجاوزت جلها (0.4) لتصل حتى (0.8)،

محققة بذلك الشرط الاحصائي للحد الأدنى لقيمة التشبع لكل عامل وهي (0.4) (صفوت،1991)، الذي يعكس إيجابية قيم الاختبار، فكلما اقتربت القيمة إلى (0.7) أو أكثر وصفت بأن المخرجات جيدة جداً (كمري ولي،1992).

و لقياس الجودة الداخلية لفقرات أداة القياس تم الاعتماد أيضاً على التحليل العاملي وبصفة خاصة (مصفوفة الارتباط)، وبالنظر إلى القيم الظاهرة في الاختبار تتضح قيمة الارتباط المضاد (Anti-image)، الخاص ببيانات الاستبانة، فنجد أن المتغيرات ذات المعامل الارتباط الصوري لا تقل عن (0.5)، فجلها تتراوح في المعيار ما بين (0.65)، إلى (0.8)، إلا في حالات قليلة، وهذا يدل على استيفاء النسبة من المتغيرات الفرضية، وبالتالي يعطي نتائج ذات دلالة صحيحة من ناحية الجودة الداخلية لكل فقرة على حدة، أنظر الجداول بالأسفل من رقم(8-أ) إلى (8-ز) على التوالي.

وبتحقق الأرقام والنسب الواردة بالجداول يُمكن أن تتصف الأداة بثباتها العالي والتوازن بين فقراتها، بالإضافة إلى الجودة الداخلية لأداة القياس، مما يُمكن الباحث من إجراء الاختبارات الإحصائية التي تخص قياس الأثر لمتغيرات الدراسة.

ر	الفقرات تحت عامل–منح الصلاحيات	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	منح الصلاحيات للمستويات الأدنى يُمكّن المدراء من اتخاذ القرارات الإدارية المهمة.	0.815	0.556	0.622
2	التكافؤ بين المهام والسلطات الممنوحة يساهم في نجاح عملية تفويض السلطة.	0.794	0.561	0.538
3	تعطى الصلاحيات للمستويات الأدنى للقضاء على البطء في انجاز المهام.	0.701	0.625	0.480
4	التنازل عن بعض الصلاحيات للمستويات الأقل تخفف الأعباء الملقاة على الإدارة العليا	0.781	0.750	0.499

5	لمنع تأخر الأعمال يتم اتخاذ القرارات الإدارية بالمشاركة مع مدراء الادارات العليا والمتوسطة.	0.756	0.752	0.575
6	التباعد الجغرافي بين الوحدات يتحتم منح الصلاحيات للمستويات الدنيا لنجاح العملية الإدارية.	0.752	0.875	0.430
7	السماح للإدارات الوسطى باتخاذ القرارات يساهم في القضاء على الاختناقات الإدارية.	0.593	0.659	0.550

جدول رقم (8-أ) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع

ر	الفقرات تحت عامل –التشريعات والقوانين	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	تفويض السلطة يتطلب وجود قوانين وتشريعات تنظم آلية منح السلطات	0.667	0.628	0.613
2	وضوح الأنظمة واللوائح يمكن المدراء والمرؤوسين من تطبيق تفويض السلطة.	0.615	0.569	0.578
3	القوانين الحالية تدعم تفويض السلطة وإعطاء الصلاحيات إلى الإدارات.	0.572	0.776	0.426
4	تمنح اللوائح التنظيمية الإدارات الوسطى باتخاذ القرارات الروتينية لتسيير الأعمال.	0.565	0.821	0.635
5	اللوائح والقوانين توضح الوصف الوظيفي للوظائف ليتم تحديد المسؤوليات والمهام.	0.532	0.709	0.555
6	تحديث الأنظمة والتشريعات بشكل مستمر يدعم عملية تفويض السلطة.	0.515	0.706	0.334
7	الأنظمة والقوانين الموجودة تنظم العلاقات بين المستويات الإدارية ومراكز اتخاذ القرارات.	0.417	0.743	0.656

جدول رقم (8-ب) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع

ر	الفقرات تحت عامل –العملية الرقابية	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	وجود آلية واضحة للمساءلة الإدارية يسهل إسناد المهام ومنح الصلاحيات.	0.695	0.756	0.554
2	توفر أنظمة الرقابة والإشراف يمكن الإدارة العليا من تحديد المسؤوليات.	0.682	0.840	0.674
3	وجود نظام للتغذية الراجعة يمكن الإدارة العليا من تقييم ومراقبة الأداء.	0.544	0.870	0.573
4	وضوح السلطات الممنوحة يساهم في الحد من حدوث ازدواجية في العملية الرقابية.	0.494	0.595	0.388
5	تفويض السلطة للمستويات الإدارية الأقل تدرجاً يجعلهم تحت المساءلة.	0.486	0.776	0.511

6	تمكن أنظمة الرقابة والإشراف المدراء من إسناد المهام ومتابعة الإنجاز.	0.413	0.732	0.499

جدول رقم (8–ج) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع.

ر	الفقرات تحت عامل –الهيكل التنظيمي	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	الهيكل التنظيمي للإدارة مرن يتلائم مع متطلبات العمل.	0.567	0.835	0.497
2	لهيكل التنظيمي يوزع مراكز صنع القرار على الأقسام والكليات التابعة لها.	0.370	0.866	0.737
3	التباعد الجغرافي بين الوحدات يتطلب توزيع أفقي للمراكز الوظيفية.	0.361	0.833	0.477
4	يعتمد الهيكل أسلوب النطاق الواسع في تحمل المسؤولية لتقليل من المستويات الإدارية.	0.354	0.863	0.478
5	يساهم الهيكل التنظيمي في توضيح طبيعة العلاقات الرسمية بين المستويات العليا والدنيا.	0.643	0.834	0.695

جدول رقم (8–د) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع.

ر	الفقرات تحت عامل–مدى اتجاه الإدارة نحو اللامركزية	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	تتوجه الإدارة العليا في سياستها العامة نحو اللامركزية الإدارية.	0.732	0.888	0.765
2	يوجد خطة مدروسة وبإطار زمني محدد تمنح فيه الصلاحيات للمدراء بالكليات والأقسام.	0.633	0.788	0.665
3	تقوم الإدارات العليا بمساندة للإدارات الأخرى بالنصح والمشورة الإدارية والقانونية.	0.599	0.674	0.577
4	معظم القرارات المتعلقة بإنجاز الأعمال الإدارية تُتخذ في المستويات الوسطى والدنيا.	0.457	0.764	0.481
5	يتمتع المدراء بمختلف الأقسام بدرجة عالية من الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرارات.	0.411	0.821	0.565
6	تدعم الإدارة العامة اللامركزية وذلك بإعطاء الصلاحيات للتصرف للإدارات التابعة لها.	0.732	0.773	0.523
7	يتم إعطاء الصلاحيات للإدارات الوسطى في اتخاذ القرارات اليومية والروتينية دونما الرجوع إلى الإدارات العامة.	0.599	0.874	0.737

جدول رقم (8–هـ) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع.

	الفقرات تحت عامل–تدفق المعلومات	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	تتدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس خلال المستويات الإدارية يساهم في لا مركزية القرار.	0.764	0.809	0.747
2	سهولة الدخول إلى المنظومات الإدارية لمختلف المستويات الإدارية يُسرع عملية اتخاذ القرار.	0.730	0.863	0.561
3	توفر قاعدة بيانات يمكن المدراء بالمستويات الدنيا من الحصول على المعلومات والإحصائيات.	0.720	0.834	0.721
4	توفر المعلومات للمدراء في المستويات المختلفة يمكنهم من اتخاذ القرارات بشكل أسرع دونما تأخير.	0.613	0.853	0.481
5	هناك آلية تمكن الإدارات المختلفة من نقل واستلام البيانات بشكل فوري ومستمر.	0.643	0786	0.581

جدول رقم (8–و) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع.

	الفقرات تحت عامل –السرعة في الإنجاز	قيم التشبعات	الارتباط المضادة	معامل الشيوع
1	يتم إعطاء الصلاحيات للإدارات الوسطى من أجل تسريع الإجراءات.	0.694	0.654	0.645
2	الإدارة العليا تخول الإدارات التابعة لها باتخاذ القرارات للتغلب على بطء سير المعاملات.	0.685	0.765	0.565
3	هناك سرعة في الاستجابة في الإجراءات بين الإدارة العليا والكليات والأقسام التابعة لها.	0.656	0.762	0.775
4	وجود نظام لتتبع المعاملات الصادرة والواردة بين الأقسام لضمان يمنع تكدس الإجراءات.	0.730	0.754	0.455
5	تنجز الأعمال الإدارية الروتينية في الأقسام والكليات بسرعة دونما الرجوع للإدارة العامة.	0.698	0.814	0.666
6	تتبع الإدارة جدول زمني معين لكل إجراء على حدة حتى يكون هناك علم مسبق بموعد إنجاز الأعمال.	0.611	0.720	0.485
7	تعمل الإدارة على رفع مستوى أداء العاملين للوصول إلى إنجاز المهام الموكلة إليهم بالسرعة والدقة المطلوبة.	0.776	0.634	0.773

جدول رقم (8–ز) مصفوفة العوامل لقيم التشبعات والارتباط المضاد ومعامل الشيوع

وعلى ضوء ذلك أصبحت البيانات جاهزة للتحليلات الإحصائية المتقدمة بعد ما تم حذف فقرات الاستبانة التي لم تستوفي شروط الاختبار، وتم اعتماد سبعة عوامل شاملة للدراسة، وهذه العوامل هي منح الصلاحيات، التشريعات والقوانين، الهيكل التنظيمي، العملية الرقابية، مدى اتجاه الإدارة نحو اللامركزية، السرعة في إنجاز الأعمال، ومدى تدفق المعلومات، وتم تصنيف كل عامل على حدة والفقرات الخاصة به، كما تم إعادة ترقيم فقرات العوامل بما يتناسب مع التسلسل الرقمي، مع بيان درجات مقياس التشبعات مع الارتباطات المضادة، وبالتالي يتسنى للباحث دراسة فرضيات الدراسة لمعرفة وبيان دور تفويض السلطة في التوجه نحو اللامركزية الإدارية.

3.7 الخلاصة

خلاصة ما تم سرده في هذا الفصل تتمثل في عرض المنهج الذي تبناه الباحث الذي اتصف بالمنهجية الوصفية التحليلية، والغالب على الدراسة هو الشكل الكمي، حيث تهتم الدراسة بقياس دور تفويض السلطة والأبعاد المنطوية تحته على أبعاد اللامركزية الإدارية، وتبنى الباحث أسلوب العينة الشاملة حيث تم توزيع عدد (500) استبانة على مختلف الوظائف ذات الطابع الإشرافي والقيادي، بعد الحصر الفعلي للكليات الرئيسة والأقسام والمراكز العلمية التابعة للتعليم العالي الواقعة بالمنطقة المدروسة، وبلغ العدد النهائي الصالح للتحليل الإحصائي (360) استبانة أي بنسبة (72%) من العدد الإجمالي للاستبانات الموزعة، وقد استخدم الباحث العديد من الاختبارات الإحصائية الأولية بداية من اختبار كرونباخ آلفا لحساب معامل الثبات، والتحليل العاملي للتحقق من جودة فقرات الاستبانة ومدى كفاية العينة، ولقد أظهرت النتائج مخرجات إيجابية للمضي قدماً لباقي التحاليل المتقدمة، كما أسفرت التحاليل إلى اعتماد سبعة عوامل شاملة للدراسة، منها أربعة مستقلة هي منح الصلاحيات، التشريعات والقوانين،

الهيكل التنظيمي، العملية الرقابية، وثلاثة عوامل تابعة هي مدى اتجاه الإدارة نحو اللامركزية، السرعة في إنجاز الأعمال، ومدى تدفق المعلومات.